

النقد النحوي عند أبي جعفر النحاس (٣٣٨هـ)

الكلمات المفتاحية: النقد ، النحوي ، ابي جعفر النحاس

أ.م.د. نوفل إسماعيل صالح

أحمد عبد الأمير شراد

جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

Dr.nufal@gmail.comAhmedshrad008@gmail.com

الملخص

لاقى الدرس النقدي عناية الباحثين لما له من أهمية في الكشف عن حقيقة الرأي اللغوي ومدى صحته ، والمعروف عن النقد اللغوي أنه يعالج قضية من قضايا اللغة ، فهو جزء من النقد والعلاقة بينهما علاقة الجزء بالكل ، وقديماً كان لا يميز بين ما هو نقد وما هو أدب ، فالنقد الأدبي كان نفسه النقد اللغوي لأن الشاعر قديماً كان لغوياً وكلامه مصدر من مصادر اللغة ، وارتأيت في هذا البحث أن ادرس: (النقد النحوي عند أبي جعفر النحاس(ت:٣٣٨هـ)) في ثلاثة مباحث هي: النقد في الأسماء والنقد في الأفعال و النقد في الحروف والأدوات.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته الغر الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد: فإن العرب كانوا قديماً يتكلمون على سليقتهم فلا يوجد لحنٌ آنذاك ، ولكن في عصر صدر الاسلام ودخول عدد من القبائل إلى البلاد العربية واتصال العرب بهم أدى إلى تأثير في فصاحة اللسان العربي وسلامته ، إذ بدأ اللحن واضحاً على السنتهم ، وانطلاقاً من هذا الأمر بدت عناية اللغويين العرب واضحة جلية في مجال النقد النحوي للحفاظ على الفصاحة العربية وسلامتها من اللحن.

لذا وقعت دراستي على مؤلفات عالم نحوي جليل هو أبو جعفر النحاس ، وقررت أن أدرس (النقد النحوي عند أبي جعفر النحاس (ت:٣٣٨هـ) في هذا البحث ، وقسمته على ثلاثة مباحث: تضمن اولها نماذج من نقد النحاس في الأسماء، وثانيها نماذج من نقد النحاس للأفعال، وثالثها نماذج من نقد النحاس في الحروف والأدوات.

الهدف من الدراسة تقويم اللسان ومعرفة مواضع اللحن وآراء العلماء غير الصحيحة من خلال نقد النحاس لها .

واتخذت من المنهج الوصفي التحليلي اسلوبا ، فقامت بأخذ الموضوع الذي ينقد فيه النحاس وتحليله من خلال عرض آراء العلماء السابقين واللاحقين للنحاس فيه.

المبحث الأول

مسائل الأسماء

(عطف الاسم الظاهر)

يرى النحاس أن عطف الاسم الظاهر (الجواد) في قوله : (فلما لحقنا نحن والجواد) في

القول:

فلما لحقنا والجواد عشية * * دعوا يا آل كعبٍ واعتزينا لعامرٍ (١)

أجود من عطفه على الاسم المضمر وهو (نا) (٢)، استعمل النحاس لفظة (أجود) في نقده هنا ، فعنده العطف على الاسم الظاهر أجود من العطف على الاسم المضمر . يرى سيبويه (ت: ١٨٠هـ) من القبيح أن تصف المضمر في الفعل بنفسك وما أشبهه ، وذلك من القبح أن تكون فعلت نفسك ، إلا أن تقول فعلت أنت نفسك (٣). فالنحاس موافق لرأي سيبويه في هذه المسألة ، أما ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) فقد اختلف في هذه المسألة فق أجاز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد كما في قوله: (ثم سم سم سم شه) **كلا كه** { فوق الفصل في قولك (لك) فصار طول الكلام به كالعوض من توكيد الضمير بقوله (نحن) (٤).

ويرى أنه لا يحس فرقا بين قمتُ وزيد وقام وزيد ، إلا أنه محسوس وغير مؤثر في الحكم ولا يحدث أثرا في اللفظ كما أنه قد نجد أشياء كثيرة معلومة ومحسوسة إلا أنها غير معتدة كظنين البعوض وعفطة العنز (٥).

ووافق ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) ما ذهب إليه النحاس إذ يرى أن العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد قبيح ، لأن الضمير فاعل وهو متصل بالفعل ، فصار كحرف من حروف الفعل ، لأن الفاعل لازم للفعل لا بد له منه . وإن المراد من العطف الاشتراك في تأثير العامل وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء ، لا بل ربما كان الفعل مبنياً أما ماضياً وأما أمراً ، فلا يكون له عامل ، فلذلك قبيح أن تقول: (قمت وزيد) حتى تقول: قمت أنا وزيد فتؤكد فيه التأكيد منبهاً على الاسم ويصير العطف كأنه على لفظ الاسم المؤكد ، وإن لم

يكن في الحقيقة معطوفاً عليه. إذ لو كان معطوفاً عليه لكان توكيده مثله ، وليس الأمر كذلك؛ لأن المراد إشراكه في عمل الفعل لا في تأكيده(٦).

وأشار الرماني(ت:٣٨٤هـ) أنه لا يجوز العطف على المضمير المجرور ، إلا بإعادة الجار من قبل لسببين ، أحدهما ، أن شدة الاتصال بمعاقبة حرف من العامل كمعاقبة التتوين ، أما السبب الآخر ، فهو أن المعطوف نظير المعطوف عليه في موضعه من العامل بدأ بأحدهما على طريق السبق والتعاقب في الموقع لهما جائز صحيح وليس للمجرور المنفصل أن يعاقب هذا المجرور الظاهر ، فلما اجتمع فيه سببان كل واحد منهما يصعق الحكم بطل جوازه ، لأنه ليس بعد الفرق إلا امتناع الجواز ، فلا يجوز: (مررت بك وزيد) ، ولا هذا غلامك وزيد، حتى تقول: مررت بك وزيد ، وهذا غلامك وغلام زيد(٧).

وذهب ابن هشام(ت:٢١٣هـ) مؤيداً بذلك النحاس بعدم استحسان العطف على الضمير المرفوع المتصل؛ بارزاً كان أو مستتراً إلا بعد توكيده بضمير المنفصل كقوله تعالى: ﴿ قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (٨) ، أو وجود فاصل. والسبب في ذلك أن المتصل المرفوع؛ كالجزء من عامله المتصل به لفظاً ومعنى؛ فالعطف عليه يكون كالعطف على جزء الكلمة، فإذا أكد دل على انفصاله فحصل له نوع من الاستقلال(٩).

ومن المحدثين من يرى: " أن الاولى ان يكون المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلاً سواء أكان مستتراً أم بارزاً فيستحسن عند العطف عليه فصله بالتوكيد اللفظي أو المعنوي أو غيرهما نحو : (كنتم أنت والسابقون إليه موضع الإعجاب والتقدير) فكلمة السابقون معطوفة على الضمير البارز (التاء والميم) في كنتم بعد توكيده توكيداً لفظياً بالضمير المرفوع المنفصل (أنتم)(١٠).

وبعد عرض آراء العلماء تبين أن الكوفيين قد أجازوا العطف على الضمير المرفوع المتصل واحتجوا بذلك بمجيئها في القرآن الكريم وكلام العرب ، أما البصريون فذهبوا إلى عدم الجواز إلا على قبح في ضرورة أو كان هناك توكيد أو فصل، لأنه يجوز معه العطف من غير قبح ، ومن الملاحظ أن النحاس كان مائلاً إلى المدرسة البصرية في نقده ، ويرجح الباحث ما جاء به النحاس لأن عدم الجواز أفضل.

(مجيء التنوين فرقا بين المعرفة والنكرة)

ذكر النحاس ان في (هيات) اربع لغات:

١- من العرب من يبينها على الفتح بغير تنوين فيقول : هيات

٢- ومن العرب من ينونها وهي مفتوحة فيقول هيات

٣- ومنهم من يبينها على الكسر بغير تنوين فيقول : هيات

٤- ومنهم من ينونها وهي مكسورة فيقول هيات

قال: هيات هيات بالكسر والتنوين: بُعداً بُعداً، فيقال: هيات هيات وهيات وهياتاً.

وقال: من نونها وهي مفتوحة (هيات) جعلها نكرة بمعنى بعدا ، وجاء بالتنوين فرقا بين

المعرفة والنكرة . وقال هذا القول الجيد^(١١).

ومراده: ان من جعلها نكرة وان التنوين الذي لحقها هو للفرق بين معرفتها ونكرتها ، كما

يقال : مررت بسيبويه وسيبويه آخر .

وضرب مثلا في قول ذو الرمة^(١٢):

وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم * * ما بال تكليم الرسوم البلاقع

ف(ايه) بالكسر أراد الشاعر بها المعرفة ولم يرد النكرة ، ولو أراد النكرة لنون .

ويؤيد ما ذكره النحاس ما قاله ابن جني ، فهو يرى ان من قال: هيات هيات بالكسر

والتنوين كأنه قال: بعدا بعدا فجعل التنوين هنا علما^(١٣).

وقد أشار ابن يعيش إلى لغاتها الثلاثة في التنوين ، فيقال: هيات وهيات وهياتا ، فمن

اراد المعرفة لم ينون ، أي: البعد.

ومن نونها أراد: بعدا ، أي: نكره^(١٤)

و(هيات) بمعنى (بعد) كما مر ، وليس بفعل ، بل هو اسم فعل لان كل ما دل على

الحدث الماضي لا تثبت فعليته حتى يصلح لتاء التأنيث أو تاء الفاعل ، وان لم يكن كذلك

فهو اسم^(١٥).

النكرة والمعرفة في نداء (يا رجل)

يرى النحاس أنّ (الرجل) في قول الشاعر: (..)

قالت هريرة لما جئت زائرهما.... ويلا عليك وويلا منك يارجل

مبني على الضم لأنه منادى ، ويرى أنه يجوز في غير هذا البيت الشعري النصب على أنه نكرة ، والرفع عنده أجود(١٦).

واستعمل النحاس لفظة (أجود) في نقده لهذا الموضع فرفع المنادى النكرة أجود عنده من النصب.

وقال سيبويه في ذلك: "(يا رجل ويا فاسقَ))، معناه لمعنى يا أيها الفاسق ، ويا أيها الرجل، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده ، واكتفيت بهذا عن الألف واللام ، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك ، وصار معرفة بغير ألف ولام لأنك إنما قصدت شيئاً بعينه"(١٧).

أما المبرد ، ففصل القول بين (يا رجل أقبل) أن أردت به المعرفة وبين قولك (يا رجلاً أقبل) إذا أردت النكرة بقوله: ((أنك إذا ضمنت فإنما تريد رجلاً بعينه تشير إليه دون سائر أمته ، وإذا نصبت ونونت فإنما تقديره يا واحداً ممن له هذا الاسم)) (١٨).

فمن الملاحظ أن النحاس وافق سيبويه والمبرد في ذلك.

وروى السيرافي(ت:٣٦٨هـ) أن كل المعارف المفردة إذا نوديت نكرت ، ثم تنادى فتكون معارف بالنداء ، قاله أبو العباس محمد بن يزيد. وهذا ما فسده ابن السراج (ت:٣١٦هـ) (١٩)؛ لأنه وقع في الأسماء المفردة ما لا يشاركه غيره في اللفظ نحو: قد زودت(٢٠).

وجوز ابن يعيش القول: يا هذا الرجل ، والرجل) بالرفع والنصب كقول الشاعر:

يا صاح يا ذا الضامر العنس * والرجل والأقتاب والحس(٢١)

والتقدير: يا ذا الذي ضمرت عنهُ ، والضمائر صفة مقترنة ب(ال) والصفة إذا كانت بهذا

الوجه جاز فيها الوجهان(٢٢). فجائز عند ابن يعيش الوجهان.

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أن (٢٣): (يا رجل ويا فاسق ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ، ويا أيها الرجل) بقوله: ((والحقيقة أنه نكرة ليس معناها واحداً)). محتجاً لذلك ، بأن المنادى في قولك (يا رجل) نكرة في الأصل فقصدته بندائك له ، وأما المعرف ب(ال) فهو معرفة قبل قصده بالنداء ف(ال) هذه قد تكون (ال) الجنسية ، أو العهدية. وأضاف ((أن المعرف ب(ال) أما أن يتوصل إلى ندائه ب(أي) ، وأما أن يتوصل إلى ندائه باسم الإشارة فيقال يا (يا أيها الرجل ، ويا هذا الرجل) ويكون فيه الرفع فحسب في الحاليتين)) (٢٤).

ومن الملاحظ أن القدماء اتفقوا على الرفع في المعرفة والنصب في النكرة. أما ابن يعيش فجوز الأمرين الرفع والنصب ، وأما الدكتور فاضل السامرائي فيرى أن الرفع في الحاليتين أفضل.

المبحث الثاني

مسائل الأفعال

جزم الفعل المضارع (يرتبط)

الجزم لغةً: هو القطع: جزمت الشيء أجزمته جزماً : قطعته وجزمت اليمين جزماً : أمضيتها وحلف يميناً حتماً جزماً ، وكل أمرٍ قطعته لا عودة فيه ، فقد جزمته (٢٥). والجزم: إسكان الحرف عن حركته من الأعراب ، من ذلك لقصوره عن خطه منه وانقطاعه عن الحركة ومد الصوت بها للإعراب فإن كان السكون في موضوع الكلمة وأوليتها لم يسم جزماً لأنه لم يكن لها خط فقصرت عنه (٢٦).

ومن المواضع التي نقد فيها النحاس آراء العلماء في جزم الفعل (يرتبط) قول الشاعر:

"تراك أمكنة إذ لم أرضها ** أو يرتبط بعض النفوس حمامها" (٢٧)

إذ يرى النحاس أن جزم (يرتبط) عطفاً على قوله "إذا لم أرضها من أجود الأقوال، أي بمعنى ((إذا لم أرضها ، وإذا لم يرتبط بعض النفوس حمامها))، وقيل: ((يرتبط في موضع رفع إلا أنه سكنه ؛ لأنه ردّ الفعل إلى أصله ، لأن أصل الأفعال ألا تعرب وإنما أعربت للمضارعة، وقيل: أن (يرتبط موضع نصب) (٢٨). فاستعمل النحاس لفظة (أجود) في نقده.

وذكر أبو سعيد السيرافي أن الجزم فيه صحيح؛ لأن المعنى ((تراك أمكنة إذا لم أرضها وإذا لم يأتني موتي)) ، وذكر أنه جواز أن يكون الجزم أيضاً على المجاورة للمجزوم مشبهاً إيّاه بقولهم: (هذا جرح ضرب خرب) إذ قال: ((ويرتبط) لو حرّك كان منصوباً على التأويل الذي تأوله من يرى تسكينه للضرورة ، ويجعل (أو) في معنى (حتى) وإلى أن، كأنه قال: حتى يرتبط بعض النفوس حمامها ، أو (إلى أن ترتبط) وهو يعني نفسه. وقال: "والقول عندي ما قاله سيبويه في جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة ؛ وذلك أننا رأينا القراء قد قرأوا: ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَصْحُونَ ﴾ (١١) (٢٩)، وخطه وكتابه في المصحف بنون واحدة ، و وافقهم النحويون على جواز الإدغام وفي غيره))" (٣٠).

وذهب كل من الأصفهاني(ت:٥٠٢هـ)(٣١)، والزوزني(ت:٤٨٦هـ)(٣٢)، والاسترابادي(ت:٦٨٦هـ)(٣٣) إلى أن القول: (إلا أن يرتبط). مجزوماً ، أي وافقوا النحاس بذلك. وخالف ابن عصفور(ت:٦٦٩هـ) ما ذهب إليه النحاس من أن (يرتبط) وهو في الأصل منصوب بعد أو التي بمعنى: (إلا أن) وإذا كانت بمعنى: (إلا أن) لم يكن الفعل الواقع بعدها إلا منصوباً بإضمار أن وحذفها من آخر الفعل المعتل أحسن ، نحو قوله:

إِذَا شِئْتَ أَنْ تَلْهُو بِبَعْضِ حَدِيثِهَا * * * رَفَعْنَ وَأَنْزَلْنَ الْقَطِينِ الْمَوْلِدَا (٣٤)

والملاحظ ان اغلب النحاة قد وافقوا النحاس في رأيه، والنحاس اتبع منهج سيبويه في أن الفعل (يرتبط) مجزوم إلا ابن عصفور ، فخالفهم بقوله منصوب.

المبحث الثالث

مسائل الحروف

(ما جاء في معاني أو)

تجيء (أو) للإضراب بمعنى (بل) فلا يكون بعدها إلا الجمل ، فلا تكون حرف عطف بل حرف استئناف ، وإذا كانت حرف عطف فتعطف مفرداً على مفرد ، نحو: (جاعني زيدٌ أو عمرو) وقد تعطف جملة على جملة ، نحو: (ما أبالي) ، أقيمت أو قعدت ... والقول في الاستئناف: ((أنا أخرج اليوم ثم يبدو لك الإقامة فنقول أو أقيم)) ، أي: ((بل أقيم على كل

حال)). وفي هذه الصورة تكون محتملة العطف، فتكون على ذلك التقدير متردداً بين الخروج والإقامة^(٣٥).

ويقال: أنها في الخبر للشك ، وفي الأمر للتخيير والإباحة ، فالتخيير كقولك: (أضرب زيداً أو عمراً)، والإباحة كقولك: (جالس الحسن أو ابن سيرين)^(٣٦). ومن معانيها:

١- الإبهام: نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾ ﴾ (٣٧) .

٢- الجمع المطلق: كالواو وهذا قول الكوفيين ، والأخفش ، والجرمي ، محتجين بقول

الشاعر:

وقد زعمت ليلى بأني فاجر * * نفسي تُقاها أو عليها فُجورها^(٣٨)

٣- وتفيد الإضراب ك(بل) : أجاز ذلك سيبويه بشرطين: تقدم نفي أو نهي، وإعادة العامل نحو: (ما قام زيداً أو ما قام عمرو)... وأضاف ابن هشام(ت:٢١٣هـ) أن (أو) موضوعة لأحد الشئيين أو الأشياء ، وهو قول المتقدمين، وقد تخرج إلى معنى (بل) ، وإلى معنى (الواو) ، وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها.^(٣٩).

ومما ورد في كتب النحاس من معاني (أو) قوله في إعراب قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ

مِائَةِ آلَافٍ أَوْ يُزِيدُوكَ ﴿١٤٧﴾ ﴾^(٤٠)، إذ قال النحاس في معنى (أو): "فمنهم من قال: بمعنى

(بل) وهذا رأي أبو عبيدة(ت:٢٠٩هـ)^(٤١)، والفرّاء(ت:٢٠٧هـ)^(٤٢)، وخطأه أكثر النحويين

الحدائق، لأنه لو صح كما قيل لكان وأرسلناه إلى أكثر من مائة ألف والاستغناء عن (أو) ،

أما القول الآخر فيرى أن (أو) بمعنى (الواو) ، وهو رأي ابن قتيبة(ت:٢٧٦هـ)^(٤٣)، وهذا ما

خطأه النحاس أيضاً ؛ معللاً فيه بطلان المعاني^(٤٤).

فلاحظ أن النحاس نقد آراء كل من أبي عبيدة والفرّاء وابن قتيبة إذ خطأهم في معاني

(أو).

وأيدته المبرد في ذلك أن من جعل (أو) في هذه الآية الكريمة بمنزلة (بل) وهذا فاسد عندنا من وجهتين: أحدهما: أن (أو) لو وقعت في هذا الموضع موضع (بل) لجاز أن تقع في غير هذا الموضع، فنقول: (ضربت زيداً أو عمراً) (وما ضربت زيداً أو عمراً) على غير شك ، ولكن على معنى (بل) فهذا مردود عند جميعهم وَالْوَجْهُ الْآخِرُ: أن (بل) لَا تَأْتِي فِي الْوَاجِبِ فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ إِلَّا لِلإِضْرَابِ بَعْدَ غَلْطٍ أَوْ نِسْيَانٍ، وَهَذَا مَنْفَى عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لِأَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ غَالِطًا) فَاسْتَدْرَكَ، أَوْ نَاسِيًا فَذَكَرَ، قَالَ: (بَلْ عَمَرُوا) لِيضْرَبَ عَن ذَلِكَ^(٤٥).
 وذكر الطبري عن ابن عباس أنه كان يقول في معنى قوله: (أو يزيدون) ، بمعنى: بل يزيدون^(٤٦).

ويرى ابن جني أنها من باب الشك؛ كونه كلام خرج حكاية من الله (عز وجل) لقول المخلوقين. وتأويله: وأرسلناه إلى جمع لو رأيتهم لقلتم أنتم فيهم: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون^(٤٧).

وأضاف السيرافي أن (أو) فيها وجهان، أحدهما: أن يكون (أو) فيه مثلما في (أو) التي للإباحة وتقديره وأرسلناه إلى بشر كثير يحذرهم من يراهم حازر: مائة ألف.
 أما الوجه الآخر: أن يكون (أو) لأحد الأمرين ، وأبهمه الله تعالى على المخاطبين لأنهم أراد تعريفهم كثرتهم ولم تكن فائدة في تعريف حقيقة عددهم^(٤٨).

وذهب ابن الحاجب(ت:٦٨٨هـ) إلى أن معنى (أو) في الآية الكريمة بمعنى (بل) مستشهداً بقول الشاعر^(٤٩):

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنِقٍ * * * وَصُورَتَهَا أَوْ أَنْتَ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ
 فهنا لا يحتمل العطف ، إذ لا يصح قيام الجملة بعدها مقام قوله: (قرن الشمس) ، كما هو حق المعطوف ، وكذا في قوله تعالى^(٥٠).

أما ما يراه النحاس ففيه قولان:

أحدهما: أن المعنى وأرسلناه إلى جماعة لو رأيتهم لقلتم هم مائة ألف أو أكثر وإنما خوطب العباد على ما تعرفون ، والقول الآخر: أنه كما تقول جاءني زيد أو عمرو وأنت تعرف من جاءك منهما إلا أنك أبهمت على المخاطب(٥١).

(حرف الاستثناء (إلا))

ورد نقداً عند النحاس في الاستثناء قوله في إعراب قوله تعالى: ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَى الْمُرْسَلُونَ ﴿٥٢﴾﴾ (٥٢)، إذ احتج النحاس على ما ذهب إليه أبو عبيدة(٥٣) إلى أن (إلا) في (إلا من ظلم) بمعنى: (الواو) ، وهذا لا يجوز عند أهل العربية. وأنه لو جاز إلا كخارجة بمعنى وكخارجة في قوله: **إلا كخارجة المكلف نفسه ** وابني قبيصة أن أغيب ويشهدا(٥٤)** لجاز قولنا: لفلان عن فلان مائة إلا عشرة أي مئة وعشرة وفي هذا بطلان البيان ، وإن (إلا) هنا استثناء من الأمل يدلك على ذلك ما قبله :

**من مبلغ كسرى إذا ما جاءه * عني وأبلغ من سعى وتجردا
كلا وبيت الله حتى تنزلوا * من رأس شاهقة إلينا الاسودا(٥٥)**
وفي المسألة خلاف: فقد خالفه الفراء وحكى أنه يعد الإلزام كون (إلا) بمعنى (الواو) إذا عطفت على استثناء قبلها فإن (إلا) تكون بمنزلة (الواو) بقولنا: (لي على فلان ألف عشرة إلا مائة) ، أي : ارجاع (إلا) الثانية على الألف بإشغالك المائة فاستدركتها بقولك: (اللهم إلا مائة) والمعنى له على الألف ومائة(٥٦).

وأيد الطبري النحاس في أنه إذا كان لإجماع الحجة من أهل التأويل على أن (إلا) بمعنى الواو ، فهذا خطأ بيّن ؛ لأنه لو كان المعنى كذلك لكان النفي الأول عن جميعهم أن يكون له حجة على رسول الله (ﷺ) في تحوّلهم نحو الكعبة بوجوههم . مبيناً عن المعنى المراد ، ولم يكن في ذكر قوله بعد ذلك (إلا الذين ظلموا منهم) إلا التلبس الذي يتعالى عن أن يضاف إليه أو يوصف به(٥٧).

أما الثعلبي(ت:٤٢٧هـ) (٥٨)، والسمعاني(ت:٤٨٩هـ) (٥٩) فاكتفوا بذكر آراء العلماء.

ورد ابن عطية أن هذا القول لا وجه له ، وقرأ أبو جعفر بن القعقاع وزيد بن السلم (إلا من ظلم) على الاستفتاح (٦٠).

وذكر القرطبي أن (إلا) بمعنى واو النسق (٦١). وزاد على ذلك العكبري إن (إلا) تأتي بمعنى (الواو) من قبل الأضداد لأن موضوع (إلا) مخالفة ما بعدها لما قبلها ، والواو تشرك ما بعدها بما قبلها هذا حقيقة التضاد والأصل عدمه ، واحتج على من يرى أن (إلا) بمعنى (الواو) في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلَا تَمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ (١٥٠) (٦٢) ، والجواب على ذلك أنه لا دلالة فيما ذكر على أن (إلا) بمعنى (الواو) والقول هو استثناء منقطع (٦٣).

وأوضح ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) ذلك بقوله: "ولا يلزم كون (إلا) بمعنى الواو في شيء من هذه المواضع لإمكان الاستثناء فيها (٦٤). فابن مالك بذلك يوافق ما ذهب إليه النحاس. ويرى الألويسي (ت: ١٢٧٠هـ) بأنه لا مباينة بين (إلا والواو) فلا تقع أحدهما موقع الأخرى ، وحسن الظن يجوز أنهم لم يصرحوا بكون (إلا) بمعنى الواو وإنما فهم من نسبة إليهم من تقديرهم وهو يحتمل أن يكون تقدير معنى لا إعراب (٦٥).

والمسألة خلافية: إذ ذهب الكوفيون إلى أن (إلا) تكون بمعنى الواو، وذلك لمجيئها كثيراً في كتاب الله وكلام العرب. بينما البصريون لا يجوزون أن تكون (إلا) بمعنى الواو وذلك لأن (إلا) للاستثناء والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من الأول ، والواو للجمع ، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول (٦٦).

ونرى أن النحاس كان مع رأي البصريين ومع ذلك فهناك الكثير من العلماء أجازوا بأن تكون (إلا) بمعنى (الواو) أمثال الفراء وأبو عبيدة وغيرهم ، وقد أجازوا ذلك لاحتمال أن يكون تقدير معنى لا إعراب.

زيادة الواو

مما ورد في مؤلفات النحاس نقداً في هذه الظاهرة هو عدم جواز زيادة الواو عند أهل النظر رداً على من أجاز زيادتها في قول الشاعر:

حتى إذا يئس الرماة وأرسلوا * * * غضفا دواجن قافلا أعصامها (٦٧)

بقولهم: الواو زائدة في (حتى إذا يئس الرماة أرسلوا) ، محتجين بقوله تعالى: ﴿ وَسَيَقَ الَّذِينَ

أَتَقُوا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ

فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴿٧٣﴾ (٦٨). وأن الواو عاطفة والمعنى حتى إذا يئس الرماة تركوا رميها ثم

حذف هذا لعلم السامع (٦٩).

وفي المسألة خلاف بين الزيادة والحذف كما يتضح من قوله تعالى: قال سيبيويه سألت

الخليل عن جوابها؟ فقال: ((إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم ، لعلم

المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام)) (٧٠). وأيده المبرد بقوله: ((وهو أبعد الأقاويل أعني

زيادة الواو)) (٧١). ويرى مكي بن أبي طالب أن الواو تدل على فتح باب الجنة قبل إتيان

الذين اتقوا الله والجواب محذوف ، أي: حتى إذا جاءوها أمنوا، وقيل الجواب وقال لهم خزنتها

والواو زائدة (٧٢). وذكر أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) أن هناك خلافاً بين البصريين

والكوفيين في المسألة: فذهب الكوفيون إلى زيادة الواو واحتجوا بأنها جاءت كثيراً في كتاب الله

تعالى ، أما البصريون فذهبوا إلى عدم جواز الزيادة؛ لأنها في الأصل وضع لمعنى (٧٣).

ومن احتجاج الكوفيين على زيادة الواو في كلام العرب كما جاء في قول الشاعر:

حتى إذا قملت بطونكم * * * ورأيتم أبناءكم شبوا

وقلبتم بظن المجن لنا * * * إن اللئيم العاجز الخب

الواو فيه عاطفة ، وليست زائدة ، والتقدير فيه: حتى إذا قملت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبوا

وقلبتم ظهر المجن لنا غدركم ولؤمكم (٧٤).

وبين ابن هشام ذلك بقوله: ((واو دخولها كخروجها)) (٧٥). وأيد ذلك الأزهري (ت ٣٧٠هـ)

قائلاً: ((وإن لنا واو يكون دخولها في الكلام كخروجها)) (٧٦).

وأضاف العكبري(ت:٦١٦هـ) عدم جواز الواو عند أكثر البصريين لوجهين: أحدهما: أنَّ الحروف وضعت للاقتصار أو عوضاً عن ذكر الجمل (كالهمزة) فإنَّها جدل عن (استفهم) أو (أسأل) و(ما) عن (أنفي) فزيادتها تنقض هذا الغرض. والثاني: أنَّ الحروف وضعت للمعاني وذكرها دون معناها يُوجب اللبس وخلوها عن المعنى ، وهو خلاف الأصل(٧٧).

وذكر أن ما جاء في مسألة زيادة الواو بين البصريين والكوفيين ، لم يكن دقيقاً ، وذلك لعدم ورود ما يدل على تصريح أحد النحويين سوى ما نقله سيبويه عن الخليل ، فهو لم يقل بزيادة الحرف في مثل هذا الموضع لكن الجواب عنده مقرر(٧٨).

(زيادة عن)

إنها حرف وضع للمجاورة

والمجاورة: أي: مرور شيء بشيء ، وانفصاله عنه كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴿٨٢﴾ (٧٩)(٨٠).

وقولهم: سرت عن القوس: أي مجاوزاً القوس(٨١).

وترد لمعان آخر ذكرها النحاة منها:

١- البعدية: نحو قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴿١٩﴾﴾ (٨٢)، أي حالٌ بعد حال(٨٣).

الاستعلاء: نحو قوله تعالى: ﴿هَاتِنْتَهُ هَتُولَاءِ تُدْعَوْنَ لِتُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخُلُ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَن نَّفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ ﴿٣٨﴾﴾ (٨٤)، أي على نفسه(٨٥). والأصل فيها أن تأتي للمجاورة (٨٦).

واختلف المفسرون في معنى (عن) من قوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ (٨٧). إذ زعم أبو عبيدة ، وكما جاء في قول الشاعر:

أتجزع إن نفس أتاها حمامها * فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

أراد (فهلا عن التي بين جنبيك تدفع) ، فحذف (عنه) وزادوها بعد (التي) عوضاً (٨٨).
 وذهب كل من الماتريدي (ت:٣٣٣هـ) (٨٩)، والبغوي (ت:٥١٠هـ) (٩٠) إلى ما ذهب إليه الكوفيون بأن (عن) هنا هي صلة ، وذكر الرازي (ت:٦٠٦هـ) أنها بمعنى التضمين (٩١).
 وزاد ابن يعيش على ذلك: أن (عن) هي مشتركة بين الحرف والاسم، فإذا كانت حرفاً فإنها توصل معنى الفعل الذي قبلها بما بعدها في الاسم ، كقولك: (انصرفت عن زيد) ، أما في قوله تعالى: ف(عن) هنا أسمية كقولك: (جلست من عن يمينه) أي من جانبها (٩٢).
 وذكر الزركشي (ت:٧٩٤هـ) أن الزيادة واللغو من عبارة البصريين ، إذ قال سيبويه عقب قوله تعالى: { (٩٣) ، أن (ما) لغو لأنها لم تحدث شيئاً والصلّة والحشو من عبارة الكوفيين (٩٤).
 وروي أيضاً عن ابن السراج أنه ليس في كلام العرب زائد، لأنه تكلم بغير فائدة ، وما جاء منه حملة على التوكيد. ومنهم من جوزه وجعل وجوده كالعدم ، وهذا ما فسده الزركشي بقوله: وهو أفسد الطرُق (٩٥).

وروى الآلوسي عن ابن الحاجب (يخالفون بعن) لما في المخالفة من تباعد من معنى التباعد والجيد كأنه قيل للذين يحدون عن أمره بالمخالفة وهو أبلغ من أن يقال (يخالفون أمره) (٩٦).

وقد اختلفت الآراء في وقوع الزائد في القرآن فمنهم من أنكره ومنهم من أجازته كأبي عبيدة وابن جني إلا أن أغلب المفسرين لا يجيزون الزيادة في القرآن وهذا ما ذهب إليه النحاس.

الخاتمة

بعد تمام البحث بفضل الله تعالى تم التوصل لعدد من النتائج، وهي كالاتي :

١- إن أبرز ألفاظ النحاس النقدية هي لفظة (خطأ) فمن الملاحظ في مؤلفاته أنه ينتقد العلماء كثيراً بهذه اللفظة ، إذ يخطئهم واستعمل هذا النقد بثلاث عبارات هي (هذا خطأ ، وهذا خطأ فاحش ، و خطأ وغلط بين).

٢- بدت عناية النحاس واضحة جلية في المجال النحوي ونقده لآراء النحاة السابقين

بالقبول أو الرفض ، ففي كل موضع يوجه بنقد ، ويبيدي برأي له .

- ٣- اتسم نقد الإمام أبي جعفر النحاس بالصراحة مع العلماء ، إذ كان صريحاً بنقده ، لا مجاملاً ولا مستهجنأ ، فكان بين بين ، وكان يذكر اسم العالم الذي ينقده .
- ٤- أكثر المواضع النحوية نقداً عند النحاس هي مواضع الأدوات والحروف ، فكان ينقد آراء العلماء فيها ، وغالبأ ما يصحح بذكر رأيه .
- ٥- لا يخلو نقد النحاس من الألفاظ التهكمية بالنسبة للمنقود ، منها (شاذ قبيح ، و غلط عظيم، ومن قبيح الغلط ، وتعسف شديد ، وخطأ فاحش ، وغلط بين، وغيرها من الألفاظ) .

(Grammatical Criticism of Abi Jaafar Al-Nahhas (338 A.H

Keywords: criticism, grammar, Abi Jaafar Al-Nahhas

Ahmed Abdel Amir Sharad Prof. Dr. Nofal Ismail Saleh

Diyala University/College of Education for Human Sciences Diyala

University/College of Education for Human Sciences

Abstract

The critical lesson has received the attention of researchers because of its importance in revealing the truth of the linguistic opinion and the extent of its validity. It is known about linguistic criticism that it deals with a language issue. Literary criticism was the same as linguistic criticism because the poet in the past was linguistic and his speech is a source of language, and I thought in this research to study: (Grammatical criticism according to Abi Jaafar Al-Nahhas (T.: 338 AH)) in three sections: criticism in names and criticism in actions and Criticism in letters and tools.

الهوامش

- (١) ديوان النابغة: ١٨١ .
- (٢) يُنظر: شرح أبيات سيبويه : ١٥٤ .
- (٣) يُنظر: الكتاب: ٣٧٩/٢ .
- (٤) يُنظر: المحتسب: ٢٣١/٢ .
- (٥) يُنظر: الخصائص: ٢٢/٣ .
- (٦) يُنظر: شرح المفصل: ٢٨٠/٢ .
- (٧) يُنظر: شرح كتاب سيبويه: ٦٥٤/١ .
- (٨) سورة الأنبياء: ٥٤ .
- (٩) يُنظر: أوضح المسالك: ٢١٦/٢ .

- (١٠) ينظر: النحو الوافي: ٦٣١/٣.
- (١١) شرح القوائد التسع المشهورات: ١٠١/١.
- (١٢) ديوانه ٧٧٨ / ٢.
- (١٣) ينظر: الخصائص: ٣٠١.
- (١٤) ينظر شرح المفصل: ٧٤/٣.
- (١٥) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٢١٩/١.
- (١٦) يُنظر: شرح القوائد المشهورات: ٢٥٠/٢.
- (١٧) الكتاب: ١٩٧/١.
- (١٨) يُنظر: المقتضب: ٢٠٦/٤.
- (١٩) يُنظر: الأصول في النحو: ٣٣٠/١.
- (٢٠) شرح كتاب سيبويه: ٨٤/١.
- (٢١) البيت لخالد بن مهاجر: لم اجد له تخريجاً.
- (٢٢) يُنظر: شرح المفصل: ٣٤١/١.
- (٢٣) يُنظر: الكتاب: ١٩٧/١.
- (٢٤) يُنظر: معاني النحو: ٣٣١/٤.
- (٢٥) لسان العرب: ٩٧/١٢.
- (٢٦) المحكم والمحيط الأعظم: ١١٥/٩.
- (٢٧) لبيد ، ديوانه: ٣١٣.
- (٢٨) شرح القوائد الطوال: ٤١٩/١.
- (٢٩) سورة يوسف: ١١.
- (٣٠) شرح كتاب سيبويه: ٢٢٢/١.
- (٣١) يُنظر: شرح ديوان الحماسة: ٥٤٨.
- (٣٢) شرح المعلقات السبع: ١٩٢.
- (٣٣) شرح شافية ابن الحاجب: ٤١٦/٤.
- (٣٤) ديوان الأخطل: ٧٩.
- (٣٥) يُنظر: شرح الرضي: ٣٩٦/٤.
- (٣٦) يُنظر: شرح المفصل: ٢١/٥.
- (٣٧) سورة سبأ: ٢٤.
- (٣٨) لم أجد له تخريجاً.

- (٣٩) يُنظر: المغني : ٨٩/١، وشرح التصريح: ١٧٥/٢.
- (٤٠) سورة الصافات: ١٤٧.
- (٤١) يُنظر: المجاز في القرآن: ١٧٥/٢.
- (٤٢) يُنظر: معاني القرآن: ٣٩٣/٢.
- (٤٣) يُنظر: غريب القرآن: ٣٧٥/١.
- (٤٤) يُنظر: معاني القرآن: ٦٠/٦.
- (٤٥) يُنظر: المقتضب: ٣٠٤/٣.
- (٤٦) يُنظر: تفسير الطبري: ١١٥/٢١.
- (٤٧) يُنظر: الخصائص: ٤٦٣/٢.
- (٤٨) يُنظر: شرح كتاب سيويه: ٣٣١/٣.
- (٤٩) ديوان ذي الرمة: ٣٢.
- (٥٠) يُنظر: شرح الرضي: ٣٩٦/٤.
- (٥١) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٩٨/٣.
- (٥٢) سورة النمل: ١٠.
- (٥٣) يُنظر: مجاز القرآن: ٦٠/١.
- (٥٤) ديوان الأعشى: ١٣٢/١.
- (٥٥) يُنظر: القطع والاستئناف: ٨٤/١.
- (٥٦) يُنظر: معاني القرآن: ٨٩/١.
- (٥٧) يُنظر: تفسير الطبري: ٢٠٤/٣.
- (٥٨) يُنظر: الكشف والبيان: ١٩٢/٧.
- (٥٩) يُنظر: تفسير القرآن: ٨٠/٤.
- (٦٠) يُنظر: المحرر الوجيز: ٢٥١/٤.
- (٦١) يُنظر: تفسير القرطبي: ٣٥٧/٨.
- (٦٢) سورة البقرة: ١٥٠.
- (٦٣) يُنظر: البيان والتبيين: ٤٠٣.
- (٦٤) شرح التسهيل: ٣٤٥/٣.
- (٦٥) يُنظر: روح المعاني: ١٦٢/١٠.
- (٦٦) يُنظر: الإنصاف: ١٢٦/١، مسألة (٣٥) هل تكون إلا بمعنى الواو
- (٦٧) الشاعر، لبيد، ينظر: ديوانه : ٢٥.
- (٦٨) سورة الزمر: ٧٣.

- (٦٩) يُنظر: شرح القصائد الطوال: ٤١٢/١.
- (٧٠) الكتاب: ١٠٣/٣.
- (٧١) المقتضب: ٨٠/٢.
- (٧٢) يُنظر: مشكل إعراب القرآن: ٦٣٣/١.
- (٧٣) يُنظر: الإنصاف: ٣٧٤/٢، مسألة ٦٤ (هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة).
- (٧٤) يُنظر: معاني القرآن للفراء: ١٠٧، والإنصاف: ٣٧٧/٢.
- (٧٥) مغني اللبيب: ٤٧٣.
- (٧٦) موصل الطلاب: ١٤٥.
- (٧٧) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤١٩/١.
- (٧٨) يُنظر: أطروحة دكتوراه ، (حرف الواو في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية) ، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية ، د. سهاد وجاسم عباس.
- (٧٩) سورة الكهف: ٨٢.
- (٨٠) يُنظر: شرح ألفية ابن مالك لابن العثيمين: ٤١/٨.
- (٨١) يُنظر: أوضح المسالك: ٤٠/٣.
- (٨٢) سورة الانشقاق: ١٩.
- (٨٣) يُنظر: وضع المسالك: ٤٠/٣.
- (٨٤) سورة محمد: ٣٨.
- (٨٥) يُنظر: وضع المسالك: ٤٠/٣.
- (٨٦) يُنظر: شرح ألفية ابن مالك لابن العثيمين: ٨/٤١.
- (٨٧) سورة النور: ٦٣.
- (٨٨) يُنظر: المحتسب: ٢٨٢/١.
- (٨٩) يُنظر: تفسير الماتريدي: ٦٠٢/٧.
- (٩٠) يُنظر: تفسير البغوي: ٤٣٣/٣.
- (٩١) يُنظر: التفسير الكبير: ٤٢٥/٢٤.
- (٩٢) يُنظر: شرح المفصل: ٤٩٩/٤.
- (٩٣) سورة النساء: ١٥٥.
- (٩٤) يُنظر: البرهان: ٧٣/٣.
- (٩٥) يُنظر: المصدر نفسه: ٧٣/٣.
- (٩٦) يُنظر: روح المعاني: ٤١٥/٩.

المصادر

- الأصول في النحو، ابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، بتحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت. ط١، ١٤٢١هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، بتحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- البيان والتبيين، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: ٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣ هـ.
- تفسير القرآن، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٤٨٩هـ)، بتحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، نشر، دار الوطن، الرياض - السعودية، ط١، ١٩٩٧م.
- جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، بتحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.
- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، بتحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- حرف الواو في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية، د. سهاد وجاسم عباس، أطروحة دكتوراه، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.

- **ديوان الأخطل:** غياث بن غوث بن طارقة أبو مالك الأخطل شرحه وصنف قوافيه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين ، ماجستير في اللغة العربية وآدابها ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- **ديوان الأعشى الكبير،** ميمون بن قيس بن جندل بن عوف بن سعد بن ثعلبة بن عكابة بن صعب ، شرح وتعليق: الدكتور محمد حسين أستاذ الأدب العربي المساعد بجامعة الفاروق، الناشر: مكتبة الآداب ، المطبعة النموذجية، (د.ط) ، (د.ت).
- **ديوان النابغة الذبياني ،** محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، (د.ت) ، (د.ط).
- **ديوان ذي الرمة:** شرح أبي نصر الباهلي ، رواية ثعلب: أبو نصر احمد بن حاتم الباهلي (ت:٢٣١هـ) ، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح ، الناشر: مؤسسة الأيمان ، جدة، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- **ديوان لبيد بن ربيعة العامري،** لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري الشاعر معدود من الصحابة (المتوفى: ٤١هـ)، اعتنى به: حمدو طماس، نشر، دار المعرفة، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.
- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم،** شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألويسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ)، بتحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت. ط١، ١٤١٥ هـ
- **شرح ابيات سيبويه،** أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، بتحقيق: د. زهير غازي زاهد، دار الطباعة والنشر بيروت. ط٢، ٢٠٠٩
- **شرح التسهيل (شرح تسهيل الفوائد)،** محمد بن عبد الله ، ابن مالك الطائي الجباني ، أبو عبد الله جمال الدين (ت:٦٧٢هـ) ، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد ، والدكتور محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- **شرح الرضي على الكافية ابن الحاجب ،** بتحقيق: العلامة رضي الدين محمد بن الحسن الاستريادي (ت ٦٨٨هـ) ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس ١٩٧٨ م

- شرح القوائد الطوال الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف ، ط٥، د.ت.
- شرح القوائد التسع المشهورات، أبو جعفر النّحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، بتحقيق: احمد خطاب، دار الحرية للطباعة ، بغداد، ١٩٧٣م
- شرح المعلقات التسع، منسوب لأبي عمرو الشيباني (ت ٢٠٦ هـ) ولا تصح نسبته ففي الكتاب نقول متأخرة عن زمن أبي عمرو وليس الأسلوب أسلوبه، بتحقيق: عبد المجيد همو، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصللي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
- شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفى: ٤٢١ هـ)، بتحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
- شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ)، بتحقيق الأساتذة، محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد نشر، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، بتحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، نشر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٨ م
- غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، بتحقيق: أحمد صقر، نشر دار الكتب العلمية (علها مصورة عن الطبعة المصرية)، ١٩٧٨م

- القطع والائتلاف، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس، بتحقيق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي دار عالم الكتب - المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.